

Distr.: General
3 November 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة التاسعة والعشرون

٢٦-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

تونغا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-19477(A)



* 1 7 1 9 4 7 7 *

المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - منهجية وعملية إعداد التقرير
٣	ألف - منهجية إعداد التقرير
٣	باء - عملية إعداد التقرير
٤	ثالثاً - تنفيذ التوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض السابقة (٢٠١٣)
	ألف - التصديق على المعاهدات، وتقديم التقارير بموجب المعاهدات، ومجمل العمل مع آليات حقوق الإنسان
٤
٨	باء - عملية إرساء الديمقراطية وإصلاح القوانين
٩	جيم - المساواة بين الجنسين
	دال - المسائل المواضيعية المتعلقة بحقوق الإنسان (منع التعذيب، وحقوق الطفل، وحرية التعبير، والإعاقة، ومكافحة الفساد)
١٥
١٨	هاء - الآلية الوطنية لحقوق الإنسان
١٩	واو - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتثقيف، وتوعية الجمهور
١٩	رابعاً - التحديات التي تستوجب دعم المجتمع الدولي

المرفق ١

حالة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لتونغا، (دورة الاستعراض الثانية - الدورة الخامسة عشرة)

أولاً - مقدمة

- ١- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التابع لمجلس حقوق الإنسان، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، باستعراض التقرير الوطني الثاني لمملكة تونغا. واختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة من ثلاثة بلدان هي أنغولا وباكستان وكوستاريكا لتيسير استعراض تونغا. وترأس وفد تونغا اللورد فايا، وزير الداخلية، مصحوباً بالسيد أميناسي كيفو، النائب العام، والسيد سوناتا توبو، القائم بالأعمال للمفوضية العليا لتونغا، لندن.
- ٢- وتلقت تونغا ثمان وثمانين توصية خلال جلسة الحوار مع الفريق العامل. واعتُبرت ثلاث وخمسون من التوصيات التي قدمتها الدول مقبولة بالنسبة لتونغا فكانت الحكومة تسعى إلى تنفيذها أو قد نفذتها بالفعل. وجرى بالفعل تنفيذ ثلاث توصيات. بيد أنه كانت هناك ثمان وعشرون توصية حساسة جداً بالنسبة لظروف تونغا، وكانت تتطلب المزيد من النظر المتأن. أما التوصيات الأربع التي لم تقبل، فهي تتعارض مع سياسة الحكومة وأولوياتها^(١).
- ٣- وأعدت تونغا بياناً إضافياً ردت فيه على التوصيات الثماني والعشرين التي أُرجئت. وقدم ذلك البيان لكي ينظر فيه مجلس حقوق الإنسان بصورة نهائية في دورته الثالثة والعشرين التي اعتمد فيها الفريق العامل التقرير الثاني لتونغا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣.
- ٤- وتواصل تونغا العمل تدريجياً على معالجة توصيات الاستعراض الدوري الشامل عن طريق الجهات المعنية المختصة وبدعم من المؤسسات الرسمية والوكالات الحكومية الدولية.

ثانياً - منهجية وعملية إعداد التقرير

ألف - منهجية إعداد التقرير

- ٥- تبعاً لإنشاء الفريق العامل الحكومي المعني بالاستعراض الدوري الشامل من قبل مجلس وزراء جلاله الملك في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢^(٢)، استهل مكتب رئيس الوزراء بوصفه رئيساً مع مكتب المدعي العام، الأعمال التحضيرية للتقرير الوطني الثالث لتونغا المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل والمقدم لمجلس حقوق الإنسان.
- ٦- وبدأ الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إعداد التقرير بالتشاور مع الوزارات والوكالات الحكومية التالية: وزارة الخارجية، ووزارة التعليم والتدريب، ووزارة الصحة، والقوات المسلحة الملكية، ووزارة الداخلية - شعبتا المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة العدل، ووزارة الأراضي والموارد الطبيعية، ووزارة الأرصاد الجوية والطاقة والمعلومات وإدارة الكوارث وتغير المناخ والاتصالات - إدارتا البيئة والمعلومات، ووزارة الشرطة، وإدارة السجون، ومكتب الإحصاء.

باء - عملية إعداد التقرير

- ٧- شاركت تونغا، منذ الاستعراض الدوري الشامل الثاني الذي أجري عام ٢٠١٣، في برنامج إقليمي لبناء القدرات نظمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وشاركت تونغا أيضاً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في المشاورة الإقليمية المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل لدول منطقة المحيط الهادئ، التي نظمها الفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لجماعة المحيط الهادئ.

٨- وبدأ الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لتونغا الأعمال التحضيرية، مستنداً في ذلك إلى التوصيات الصادرة عن حلقة العمل والمشاورة الإقليميتين، بالاتصال بالوكالات الحكومية والجهات المعنية المختصة من أجل إعادة ربط الاتصال بها وتعريفها بتقرير وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وناقش أعضاء الفريق التوصيات المنبثقة عن التقريرين الأول والثاني، وجمعوا المعلومات المستكملة والتقارير المرحلية عن المجالات المواضيعية للاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض السابقة (٢٠١٣)

ألف- التصديق على المعاهدات، وتقديم التقارير بموجب المعاهدات، ومجمل العمل مع آليات حقوق الإنسان

١- النظر في إمكانية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب واتخاذ خطوات للتصديق عليها^(٣)

٩- لا يزال أمام تونغا متسع من الوقت للنظر في إمكانية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة قبل عام ٢٠١٨.

١٠- وكانت تونغا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ممثلة في حلقة العمل الإقليمية لمبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، التي عقدت في فيجي.

١١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنشأ مجلس وزراء جلاله الملك لجنة تتألف من الوزارات والإدارات والوكالات المعنية للنظر في إمكانية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، واستعراض التشريعات المعنية^(٤).

١٢- وأشارت شرطة تونغا، في مقترحها المتعلق بإنشاء لجنة للنظر في إمكانية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، إلى أن اتفاقية مناهضة التعذيب ستوفر إطاراً قانونياً لاتباع نهج "عدم التسامح مطلقاً" إزاء التعذيب وسوء المعاملة، وستساعد ضباط الشرطة والمؤسسات الإصلاحية، والقوات الأخرى بما توفره من توجيهات واضحة بشأن موضوع المساءلة عن أعمالهم.

١٣- وتشجع اتفاقية مناهضة التعذيب على تطوير الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون والأمن عن طريق آليات المساءلة والاستعراض الدولي.

١٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كانت تونغا ممثلة في اجتماع مائدة مستديرة مع ممثلي مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب ومفوضية حقوق الإنسان من أجل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

١٥- بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن تونغا، رغم أنها لم تصدق على اتفاقية مناهضة التعذيب، فهي لا تتسامح مع وحشية الشرطة. وقد حوكم خمسة من ضباط الشرطة بتهمة القتل

غير العمد والاعتداء على ضابط تونغي يعمل في الشرطة النيوزيلندية كان في زيارة لتونغا. وأدين اثنان من ضباط الشرطة من أجل القتل غير العمد وأدين ضابط واحد من أجل الاعتداء البسيط. وأدين المدني المتورط في محاكمة منفصلة من قبل قاض ومحلفين من أجل إلحاق ضرر جسيم بالضحية^(٥).

١٦- ولا يزال قانون الجرائم الجنائية لتونغا يتضمن حكماً بالجلد [الفصل ١٨]^(٦). وقد أبطلت اجتهادات قضائية تونغية أحكام الجلد. ويظهر ذلك في قضية فانغوبو ضد ر. [٢٠١٠] تقرير تونغا القانوني ١٢٤ - أبطل حكم الجلد، كما فرض. ورأت محكمة الاستئناف أن الجلد يمكن أن يعتبر غير قانوني في تونغا. وحظر التعذيب جزء من القانون الدولي العرفي وهو قاعدة لا يمكن للدول أن تحيد عنها، سواء كانت أطرافاً أم لا في شتى المعاهدات مثل اتفاقية مناهضة التعذيب التي تمنع ذلك^(٧).

١٧- وتنص أنظمة التعليم لعام ٢٠٠٢ (الأحكام المتعلقة بالمدارس والأحكام العامة) على أنه لا يجوز لمدرّس بأي حال من الأحوال تسليط عقاب بدني على أي تلميذ^(٨).

١٨- ويحمي قانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٣ أيضاً النساء والأطفال من سوء المعاملة والعقاب البدني.

٢- النظر في إمكانية التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل)^(٩)

١٩- في أيار/مايو ٢٠١٧، كانت تونغا ممثلة في دورة تدريبية عن الفوائد التي يمكن أن تجنيها الدول الجزرية في المحيط الهادئ من الآليات الوطنية للتنفيذ/الإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، استضافتها مفوضية حقوق الإنسان في نادي، فيجي.

٢٠- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنشأ مجلس وزراء جلالة الملك لجنة تضم الوزارات والإدارات والوكالات المعنية للنظر في إمكانية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، واستعراض التشريعات المعنية^(١٠). وتقوم شرطة تونغا بتجربة عملية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.

٢١- ورغم أن تونغا لم تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن قوانين تونغا ظلت تمثل لمبادئ العهد كما يتضح ذلك في قضية ر. ضد فولو [٢٠٠٥] تقرير تونغا القانوني ٤٠٤، حيث طبقت محاكم تونغا مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية رغم عدم تصديق تونغا عليه.

٢٢- ورغم أن تونغا لم تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن مبادئ هذا العهد مدمجة في قوانين تونغا التي تتضمن قوانين تتعلق بالحق في رعاية صحية ملائمة، والحق في التعليم، والحق في منزل لائق، وفي الغذاء والمأوى، والحق في تقاضي أجر عادل والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وحق المشاركة في الحياة الثقافية:

(أ) ينص قانون التعليم الجديد لعام ٢٠١٣ على أن سن التعليم الإلزامي هو بين ٤ سنوات و ١٨ سنة^(١١). وفي هذا ترفيع لسن التعليم الإلزامي السابقة التي كانت من ٦ سنوات إلى ١٣ سنة. وهو يفرض أيضاً التزاماً على الوالدين بالاضطلاع بواجب تعليم الطفل^(١٢). ويُدخل القانون أيضاً مبدأ التعليم الشامل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ويحق لجميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٩ سنة الحصول على تعليم جيد في تونغنا، بصرف النظر عن جنس الطفل، ودينه، ووضعه الاجتماعي - الاقتصادي وحالته البدنية ومكان وجوده^(١٣)؛

(ب) تواصل تونغنا العمل بقانون الخدمات الصحية لعام ٢٠١٠، وقانون الممارسات الطبية وممارسات طب الأسنان لعام ٢٠٠١، وقانون الصحة العقلية لعام ٢٠٠١، وقانون الصحة العمومية لعام ٢٠٠٨، وقانون مراقبة التبغ لعام ٢٠٠٢، كما تظل تشريعات أخرى تنظم وترصد الخدمات الطبية والصحية في تونغنا. وتقوم وزارة الصحة حالياً باستعراض بعض هذه التشريعات لضمان احتوائها على أحكام أكثر حداثة وكفالة مواءمتها للمعايير الدولية؛

(ج) لتونغنا مشروع قانون لعلاقات العمل قدم سنة ٢٠١٣ وتجري حالياً مشاورات بشأنه. ويكفل هذا القانون الحقوق والمبادئ الأساسية في مجال العمل، ويشمل حظر العمل القسري، وعدم التعرض للتمييز، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وحرية تكوين الجمعيات وحقوق المفاوضة الجماعية^(١٤). وتأمل تونغنا أن تكتمل المشاورات المتعلقة بمشروع القانون هذا وأن يعرض على الجمعية التشريعية للمزيد من المناقشة.

٢٣- وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أقر مجلس وزراء جلاله الملك سياسات تونغنا الوطنية المتعلقة بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وتصديق حكومة تونغنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٥).

٢٤- وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أنشئت شعبة الحماية الاجتماعية وشؤون الإعاقة ضمن وزارة الداخلية كجهة تنسيق للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٥- وفي عام ٢٠١٦، عملت شعبة الحماية الاجتماعية وشؤون الإعاقة بالتعاون مع مكتب المدعي العام على النظر في استعراض التشريعات من أجل تعجيل التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٦- وفي عام ٢٠١٧، أجرت شعبة الحماية الاجتماعية وشؤون الإعاقة مشاورات عمومية في جميع مقاطعات تونغناتابو والجزر الخارجية بشأن الاتفاقية، وذلك من أجل التوعية بها قبل التصديق عليها.

٢٧- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، التجأت شعبة الحماية الاجتماعية وشؤون الإعاقة إلى أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وإلى مكتب المحيط الهادئ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة لكي يقدم لها المساعدة التقنية في دراسة عملية التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها تشريعياً.

٢٨- وما زال أمام تونغنا متسع من الوقت للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠١٨.

٢٩- ورغم أن تونغا لم تصدق على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، فإن قوانين تونغا تتواءم مع البروتوكولات. فقانون مراقبة المواد الإباحية لعام ٢٠٠٢ يجرم بيع المواد الإباحية أو تأجيرها^(١٦). ويجرم قانون الجرائم الجنائية [الفصل ١٨] أي شخص ينشر مواد إباحية تتعلق بأطفال، أو تكون في حوزته مواد إباحية تتعلق بأطفال^(١٧)؛ كما يجرم الاتجار في البغاء^(١٨)؛ ويجرم الشخص الذي يوقع طفلاً أو شاباً دون ١٢ سنة من العمر^(١٩).

٣- النظر في إمكانية التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومواءمة التشريعات مواءمة كاملة مع جميع الالتزامات القائمة بموجب نظام روما الأساسي^(٢٠)

٣٠- التمس مكتب المدعي العام مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إعداد ورقة سياسات تقدم لمجلس وزراء جلالة الملك يُقترح فيها التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١٣.

٣١- وتونغا بصدد النظر في إمكانية إدراج تشريعات محددة لتطبيق نظام روما الأساسي داخل المملكة. ويشمل ذلك التكاليف ونطاق المراجعة التشريعية الفعلية.

٣٢- وتأمل تونغا التصديق على نظام روما الأساسي بحلول عام ٢٠١٨.

٤- النظر في إمكانية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية^(٢١)

٣٣- أصبحت تونغا الدولة العضو الـ ١٨٧ في منظمة العمل الدولية اعتباراً من ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. ويدل انضمام تونغا إلى منظمة العمل الدولية على التزامها بإتاحة فرص العمل اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية وتدعيم الحوار حول المسائل المتصلة بالعمل^(٢٢).

٣٤- ولم تصدق تونغا لدى انضمامها في هذه المرحلة من الزمن، على أي من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، فأى تصديق يخضع للتشاور المسبق مع الجهات المعنية الرئيسية^(٢٣).

٣٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كانت تونغا ممثلة في مشاوره منطقة المحيط الهادئ المعقودة في نادي، فيجي والمتعلقة بالتحالف المعني بالغاية ٧-٨ إنهاء عمل الأطفال، والعمل القسري، والرق المعاصر، والاتجار بالبشر، والتحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالاستمرار في القضاء على عمل الأطفال.

٣٦- ولوزارة الداخلية شعبة خاصة لرعاية مصالح العمال الموسمين في إطار برنامج أرباب العمل الموسمي المعترف بهم الذي تضطلع به حكومة نيوزيلندا، ومخطط أستراليا المتعلق بعمال منطقة المحيط الهادئ الموسمين^(٢٤).

٣٧- وتولي حكومة تونغا اهتماماً خاصاً لضمان حق العمال الموسمين الحاليين في جميع الاستحقاقات المناسبة وحمايتهم من سوء المعاملة^(٢٥).

باء- عملية إرساء الديمقراطية وإصلاح القوانين

١- مواصلة زخم عملية إرساء الديمقراطية لضمان المساواة والتمتع الكامل بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان^(٢٦)

٣٨- أجرت تونغا انتخاباتها العامة الثانية بموجب الهيكل الدستوري والسياسي الجديد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣٩- وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، جرى ترشيح السيد سامويلا أكيليسي بوهيفا، ممثل الشعب عن تونغاتابو ١، لتعيينه من قبل الملك كثاني رئيس وزراء منتخب لتونغا، بموجب الإصلاحات الجديدة لعام ٢٠١٠. وبذلك يكون السيد بوهيفا أول شخص من عامة الشعب ينتخبه برلمان منتخب في معظمه.

٤٠- وتولى رئيس الوزراء بعد ذلك ترشيح أحد عشر ممثلاً من الجمعية، واحد يمثل النبلاء، وعشرة يمثلون الشعب لكي يعينهم جلالة الملك وزراء في الحكومة^(٢٧).

٤١- واستمر مجلس وزراء جلالة الملك في العمل بوصفه أعلى هيئة تنفيذية تحل محل مجلس الملك الخاص.

٤٢- وكما هو متوقع مع أية حكومة جديدة، فقد أدخلت تعديلات على الحقائق الوزارية وتمت إقالات من قبل رئيس الوزراء خلال السنوات التي شغل فيها منصبه.

٤٣- وأسفرت التغييرات في الحكومة عن تقديم ممثلي النبلاء لطلب بسحب الثقة. وقدم هذا الطلب يوم الاثنين ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، واستغرق الأمر ٧ أيام للنظر فيه^(٢٨). وانتهى الأمر إلى رفض الطلب في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل ١٠ أصوات وامتناع ممثل واحد عن التصويت^(٢٩).

٤٤- وجرى حل الجمعية التشريعية بموجب صك حل صدر وفقاً للبنود ٣٨ و٧٧(٢) من القانون الدستوري لتونغا (الفصل ٢) اعتباراً من ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧. وستجري الانتخابات العامة القادمة لتونغا يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧^(٣٠).

٢- الاستمرار في مساندة القيم الأساسية المكرسة في تاريخها الدستوري والدفاع عنها^(٣١)

٤٥- تظل تونغا ملتزمة بالحفاظ على القيم الأساسية لحقوق الإنسان التي يحميها دستور تونغا. وتشمل هذه القيم ما يلي: الحق في العيش في حرية؛ وحرية حيازة الممتلكات والتصرف فيها؛ وعدم التعرض للعبودية؛ وتطبيق القوانين على الجميع على قدم المساواة، بصرف النظر عن النوع الجنساني أو الطبقة أو الأصل الإثني أو أي تصنيف؛ وحرية العبادة؛ وحرية التعبير؛ وحرية تقديم الالتماسات؛ وعدم التعرض للاحتجاز (أمر الإحضار)؛ والحق في محاكمة عادلة؛ والحماية من المحاكمة مرتين على نفس الجرم؛ والحماية من الاعتقال والتفتيش غير القانونيين.

جيم - المساواة بين الجنسين

- ١- تشجيع وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مستويات صنع القرار الرسمية^(٣٢)
- ٤٦- تواصل تونغا تقديم الالتزامات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني من أجل تحسين المشاركة السياسية للمرأة.
- ٤٧- وتونغا ملتزمة بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- ٤٨- وكان عدد النساء من بين المرشحين الـ ١٠٦ للانتخابات العامة لعام ٢٠١٤ هو ١٦ امرأة. ورغم ارتفاع عدد النساء، لم تنجح امرأة واحدة في الانتخابات.
- ٤٩- إلا أن بعد صدور حكم من المحكمة العليا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦^(٣٣). أجبر أحد أعضاء البرلمان على إخلاء مقعده. وأدى ذلك إلى إجراء انتخابات فرعية في تموز/يوليه ٢٠١٦ أسفرت عن انتخاب مرشحة إلى البرلمان.
- ٥٠- وبلغ مجموع عدد المرشحين لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ما قدره ٨٦ مرشحاً، ١٥ منهم من النساء.
- ٥١- وما زالت لتونغا شعبة للمرأة ضمن وزارة الداخلية للعناية بشؤون المرأة وتنفيذ قانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٣.
- ٥٢- وقد أعلنت تونغا، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أنها مستعدة للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ٥٣- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدم إلى الأمم المتحدة التقرير الثالث والنهائي عن تنفيذ تونغا للأهداف الإنمائية للألفية، وقد أظهر التقرير التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت من أجل إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.
- ٥٤- وعرضت حكومة تونغا عام ٢٠١٥ الإطار الإنمائي الاستراتيجي لتونغا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥، وتمثل إحدى النتائج الوطنية السبع المستهدفة في تحقيق تنمية بشرية مستدامة وتمكين أكثر شمولاً مع المساواة بين الجنسين. ويُدعم هذا بالنتائج المؤسسية التالية في إطار الركيزة الاجتماعية:
- (أ) زيادة المساواة بين الجنسين بتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التنمية وكفالة المزيد من التوازن والمشاركة الفعالة لكل من الرجل والمرأة في صنع القرار، وفي المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (النتيجة المؤسسية ٢-١(هـ))^(٣٤)؛
- (ب) ضمان إدماج تحسين التوازن بين الجنسين في صلب جميع السياسات والخطط والقوانين والمبادرات، مع الاعتراف بسمو مركز المرأة في ثقافة تونغا (النتيجة المؤسسية ٢-٣(و))^(٣٥)؛
- (ج) وضع نظام تعليم يلبي على نحو أفضل احتياجات الفتيات والفتيان على السواء، ويكفل توازناً أفضل بين الجنسين في جميع مراحل التعليم (النتيجة المؤسسية ٢-٤(د))^(٣٦)؛

- (د) إدماج الوعي الجنساني القوي، ومراعاة الفوارق في الاحتياجات والقدرات، ومعايير أخرى في صلب جميع البرامج (النتيجة المؤسسية ٢-٧(و))^(٣٧)؛
- (هـ) زيادة فهم السبل العديدة التي يتفاعل بها المقيمون في تونغا وفي الخارج (ولا سيما الشتات) بطرق مفيدة، ودعم تطوير الترتيبات المؤسسية والاتفاقات الدولية التي تيسر هذا التفاعل - مع مراعاة النوع الجنساني والاختلافات الأخرى (النتيجة المؤسسية ٢-٨(أ))^(٣٨).
- ٥٥ - وكانت تونغا ممثلة في حلقة العمل المتعلقة باحتياجات التدريب الجنساني وتصميمه المعنونة تعزيز رسم السياسات القائمة على الأدلة لتحقيق المساواة بين الجنسين، والاجتماع الإعلامي والتشاورى المتعلق بالحالة الجنسانية في تونغا، المعقد في تموز/يوليه ٢٠١٧.
- ٥٦ - وهو مشروع تابع لمصرف التنمية الآسيوي يهدف إلى تنمية القدرة الوطنية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الصحة، وإجراء مناقشات حول دور الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية في عملية صنع القرار، وتحديد أولويات التدريب وتنمية القدرات في هذا المجال.
- ٥٧ - وبتزايد تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية والإدارية العليا في كل من القطاعين الحكومي والخاص. ومنذ عام ٢٠١٣، شغلت أو تشغل حالياً ١٣ امرأة مناصب رؤساء تنفيذيين في الحكومة^(٣٩).
- ٥٨ - وتشغل المرأة التونغية أيضاً مناصب دبلوماسية في الخارج. ولحد هذا التاريخ، تشغل نساء مناصب سفير تونغا في أستراليا، وسفير تونغا في اليابان، والقنصل العام لتونغا في سان فرانسيسكو، والقنصل الفخري لفرنسا وهولندا والسويد.
- ٥٩ - وتشغل النساء مناصب مديريين أو نواب أو أعضاء في مجالس إدارات مؤسسات عامة منها شركة تونغا للاتصالات، وهيئة إذاعة تونغا، ومجلس مياه تونغا، وشركة تونغا للبريد والطبع السريع، وشركة تونغا المحدودة للأسواق، وهيئة الموانئ.
- ٦٠ - وتؤدي المرأة أيضاً أدواراً بارزة في القطاع الخاص كصاحبات أعمال تجارية صغيرة ومتوسطة، وكمديرات لمحلات بيع بالتجزئة، ومقاه ومطاعم، وفنادق، ومنتجعات ومرافق سياحية، وخدمات مطاعم، وحرف يدوية، وأكشاك بيع في أسواق المنتجات المحلية، وخدمات رعاية الأطفال النهارية وما قبل المدرسة، وغير ذلك.
- ٦١ - وتشغل المرأة في تونغا أيضاً أدواراً قيادية في المنظمات الإقليمية والدولية. فعلى سبيل المثال، عينت في أيار/مايو ٢٠١٧ امرأة تونغية لمنصب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأصبحت بذلك أول تونغية يشغل مثل هذا المنصب الرفيع المستوى في الأمم المتحدة.
- ٦٢ - وفي عام ٢٠١٤، نظمت الجمعية التشريعية أول برلمان تجربي على الإطلاق للنساء في تونغا. وكان هذا الحدث يرمي إلى زيادة قدرة النساء على أن يصبحن قائدات سياسيات فاعلات. وكان يستهدف تشجيع النساء وتمكينهن من تحقيق إمكاناتهن كقائدات. وموّل ذلك الحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٤٠).
- ٦٣ - وبدأت تونغا سياستها الوطنية المنقحة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنمية في أيار/مايو ٢٠١٤.

- ٦٤- وكانت هذه السياسة الجنسانية نتيجة لشراكة جماعية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع المحلي وشركاء التنمية.
- ٦٥- وقد حددت سياسة تونغا الوطنية المنقحة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنمية ست قضايا ذات صلة بالمساواة بين الجنسين في تونغا هي:
- القضايا الأسرية والاجتماعية؛
 - عدم المساواة في إمكانيات الحصول على فرص العمل والأصول الإنتاجية؛
 - عدم المساواة في التمثيل السياسي والمشاركة في صنع القرار؛
 - اختلاف في مستوى الضعف، والأدوار، والقدرة على الاستجابة في حالات الكوارث؛
 - عدم الإقرار على نحو سليم، في الاستراتيجيات الوطنية، بتغير البيئة والمناخ؛
 - النساء الضعيفات؛
 - ضعف البيئة التمكينية اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٦٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، عقد منتدى وطني للمرأة مدته يوم واحد لمناقشة التقدم المحرز في ما يتعلق بالسياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية ٢٠١٤-٢٠١٨. وحضرت المنتدى الجهات المعنية الرئيسية من شعبة المرأة التابعة لوزارة الداخلية، وشرطة تونغا، ووزارة المالية وإدارات حكومية أخرى مع ممثلين من مركز تونغا الوطني لرعاية النساء والأطفال، ومركز الأزمات للنساء والأطفال، والمرشحات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وذكر وزير الداخلية في خطابه أن الإحصاءات كشفت عن وجود فجوات بين الرجل والمرأة تتعلق بكل من الجنسين في جوانب شتى. وجاء في تعداد عام ٢٠١١ أن هناك ٩٧٩ ٥١ رجلاً و٢٧٣ ٥١ امرأة مسجلين في تونغا. وكان عدد العاملين بأجر ٩٧٧ ١٣ من الرجال و٧٢١ ٩ من النساء، بينما بلغ معدل البطالة ٣٣ في المائة لدى الرجال و٣٣,٣ في المائة لدى النساء. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر تقرير من شرطة تونغا أن ٢٧٥٣ امرأة تعرضن للاعتداء الجسدي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

٢- كبح العنف ضد المرأة^(٤١)

- ٦٧- تظل تونغا ملتزمة بالقضاء على العنف ضد المرأة.
- ٦٨- وقد سنّت الجمعية التشريعية، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٣. ثم أعلن دخوله حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤. والغرض من هذا القانون هو توفير حماية أكبر من العنف المنزلي، ووضع أوامر للحماية، وتوضيح واجبات الشرطة، والنهوض بصحة ضحايا العنف المنزلي وسلامتهم ورفاههم، ومسائل ذات صلة بهذا الأمر^(٤٢).
- ٦٩- وقانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٣ هو أول قانون في تونغا ينص على أن العنف العائلي جريمة. ويعرّف العنف المنزلي ليشمل الشخص الذي يهدد أخصائياً صحياً أو مقدم خدمات اجتماعية وهو بصدد أداء واجب رعاية، أو ترويعه أو الاعتداء عليه^(٤٣).

- ٧٠- وأجرت شعبة المرأة التابعة لوزارة الداخلية مشاورات واسعة النطاق (بما في ذلك مشاورات مع الجمهور ومع وسائل الإعلام، وبرامج تلفزيونية وإذاعية) لضمان أن يفهم الجمهور مفاهيم قانون حماية الأسرة الجديد لعام ٢٠١٣.
- ٧١- وتمثل الولاية الرئيسية لشعبة المرأة في رصد وضمان التنفيذ الفعال لقانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٣.
- ٧٢- ولدى مكتب المدعي العام مستشارون قانونيون متخصصون يتعاملون مع قضايا العنف المنزلي. ويواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع وحدة مكافحة العنف المنزلي التابعة لشرطة تونغا، وهما يجتمعان بصورة منتظمة للتأكد من محاكمة الجناة في قضايا العنف المنزلي.
- ٧٣- وتواصل وزارة العدل الاضطلاع بمشاريع مع الحكومة الأسترالية (وزارة الخارجية والتجارة) (برنامج منع التعرض للعنف في الأسر)، وفريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لجماعة المحيط الهادئ (مبادئ توجيهية للقضاة، والمركز القانوني المجتمعي) ومبادرة تعزيز القضاء في منطقة المحيط الهادئ (التدريب القضائي وتعزيز القدرات على جمع البيانات المهمة) المتعلقة بكيفية القضاء على العنف ضد المرأة في تونغا.
- ٧٤- وفي عام ٢٠١٦، عرض على البرلمان مشروع قانون (تعديل) أدلة الإثبات لعام ٢٠١٦ لإلغاء اشتراط الأدلة الداعمة في الجرائم الجنسية. وكان هذا التعديل نتيجة لقضية ريكس ضد كولوماتانغي التقرير القانوني ١٣/١٠٦ التي أعرب فيها قاضي المحكمة الابتدائية كاتوج. عن القلق إزاء الشك الذي يحوم حول ما إذا كانت الأدلة الداعمة مطلوبة في الشكاوى الجنسية في تونغا. وأشار إلى عدم وجود أي اشتراط قانوني معين، في قانون تونغا المتعلق بأدلة الإثبات، لتقديم أدلة داعمة في القضايا المتعلقة بالشكاوى الجنسية.
- ٧٥- وقد عرض مشروع قانون (تعديل) أدلة الإثبات لعام ٢٠١٦ ولكن البرلمان لم يعتمده. ولا تزال تونغا بحاجة إلى مزيد من الوقت لكي تستوعب تماما الحاجة إلى إلغاء اشتراط الأدلة الداعمة في قضايا الجرائم الجنسية^(٤٤).
- ٧٦- ويجرم الاغتصاب الزوجي في قانون الجرائم الجنائية [الفصل ١٨] بعد إلغاء المادة ١١٨(٢) عام ١٩٩٩.
- ٧٧- وأطلقت تونغا رسمياً اليوم البرتقالي لحملة "اتحدوا" في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وكان ذلك لإبراز وجود جبهة متحدة في تونغا لإنهاء العنف الموجه ضد المرأة. وحظي بدعم الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج المعونة الأسترالي^(٤٥).
- ٧٨- وتواصل شرطة تونغا استضافة برنامج للاحتفال بيوم الشريط الأبيض لإنهاء العنف الموجه ضد المرأة. وتذكر حملة الشريط الأبيض في تونغا شرطة تونغا بأن لها دوراً رئيسياً في إنهاء العنف الموجه ضد المرأة بالتصدي لحالات الإساءة وكذلك بتوجيه نظر المجتمع المحلي إلى أن العنف الموجه ضد المرأة غير مقبول^(٤٦).
- ٧٩- وأقامت تونغا حلقة عمل لوسائل الإعلام بمناسبة اليوم الدولي للمرأة نُظمت في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٣- سن قوانين لحماية المرأة في العمل من التعرض لأي شكل من أشكال التمييز^(٤٧)

٨٠- تنتهج شرطة تونغا سياسات تشمل المساواة في الفرص لكلا الجنسين في مجال التوظيف والترقية والنقل وإدارة الإجازات^(٤٨).

٨١- وقامت القوات المسلحة الملكية بتحديث أنظمتها وسياساتها لتمنح فرصاً متساوية للمرأة في الجيش، بما في ذلك الإذن لها بالزواج من خارج الجيش، والخدمة في عمليات بالخارج، وفتح جميع المهن أمامها باستثناء العمل بالمشاة وعلى متن قوارب الدوريات^(٤٩).

٤- تيسير سبل حصول المرأة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية^(٥٠)

٨٢- أطلقت تونغا عام ٢٠١٤ الخطة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للصحة الجنسية والإنجابية (٢٠١٨-٢٠١٤) مع أطر للرصد والتقييم وخطة تنفيذ وطنية. والهدف من هذه الخطة هو بلوغ مستوى عال في مجال الصحة ونوعية العيش بتحسين خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لجميع السكان في تونغا على جميع المستويات، بصرف النظر عن المركز أو الجنس أو السن أو العقيدة. ويحظى هذا الجهد بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان وجماعة المحيط الهادئ^(٥١).

٨٣- واستضافت وزارة الصحة، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، حلقة عمل تتعلق بالمبادئ التوجيهية لتنظيم الأسرة وسياسات الصحة الجنسية والإنجابية لإعادة تصميم واستعراض سياسات الصحة الجنسية والإنجابية في تونغا. وكان الهدف أيضاً معالجة المعدل الحالي لحمل المراهقات الذي يبلغ ٣٠ ولادة لكل ١٠٠٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة^(٥٢).

٥- تعزيز المساواة بين الجنسين والمعاملة التمييزية المتصلة بالميل الجنسي أو الهوية الجنسية^(٥٣)

٨٤- قدم التقرير الثالث والنهائي لتونغا عن الأهداف الإنمائية للألفية إلى الأمم المتحدة. وبين هذا التقرير التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في إطار الغاية ٣ ألف.

٨٥- والإطار الإنمائي الاستراتيجي لتونغا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠: من أجل تونغا أكثر تقدمية: تعزيز ميراثنا هو إطار التنمية الوطنية الحالي للمملكة.

٨٦- وتمثل إحدى النتائج الوطنية السبع المستهدفة في تحقيق تنمية بشرية أكثر شمولاً واستدامة وتمكيناً مع المساواة بين الجنسين. ويُدعم هذا بالنتائج المؤسسية التالية في إطار الركيزة الاجتماعية:

- زيادة المساواة بين الجنسين بتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التنمية الجنسانية وكفالة المزيد من التوازن والمشاركة الفعالة لكل من الرجل والمرأة في صنع القرار، وفي المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (النتيجة المؤسسية ٢-١(هـ))^(٥٤)؛
- ضمان إدماج تحسين التوازن بين الجنسين في صلب جميع السياسات والخطط والقوانين والمبادرات، مع الاعتراف بسمو مركز المرأة في ثقافة تونغا، (النتيجة المؤسسية ٢(و))^(٥٥)؛

- وضع نظام تعليم يلبي على نحو أفضل احتياجات الفتيات والفتيان على السواء، ويكفل توازناً أفضل بين الجنسين في جميع مراحل التعليم (النتيجة المؤسسية ٢-٤(د))^(٥٦)؛
 - إدماج الوعي الجنساني القوي، ومراعاة الفوارق في الاحتياجات والقدرات، ومعايير أخرى في صلب جميع البرامج. (النتيجة المؤسسية ٢-٧(و))^(٥٧)؛
 - زيادة فهم السبل العديدة التي يتفاعل بها المقيمون في تونغا وفي الخارج (ولا سيما الشتات) بطرق مفيدة، ودعم تطوير الترتيبات المؤسسية والاتفاقات الدولية التي تيسر هذا التفاعل - مع مراعاة النوع الجنساني والاختلافات الأخرى (النتيجة المؤسسية ٢-٨(أ))^(٥٨).
- ٨٧- وقد استضافت تونغا في أيار/مايو ٢٠١٥ مؤتمر المحيط الهادئ المعني بحقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتساثلين وحاملي صفات الجنسين. وكان موضوع المؤتمر هو "أصواتنا، مجتمعاتنا، حقوقنا: تعزيز حقوق الإنسان المتصلة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير عنها في منطقة المحيط الهادئ"^(٥٩).
- ٨٨- وأنشئت رابطة تونغا لبيتي (مغايري الهوية الجنسانية) عام ١٩٩٢ بهدف التركيز على تحسين الحقوق والاحتراف بإسهامات اللبتي في تونغا والتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. وأطلقت الرابطة خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ورؤية الخطة هي أن تحترم تونغا حقوق الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة^(٦٠).
- ٨٩- ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للخطة في الحد من الوصم والتمييز ضد اللبتي والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وتهدف الخطة أيضاً إلى التثقيف والدعوة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتطورات الدولية الأخيرة والمبادئ المتفق عليها من قبيل مبادئ يوغياكارتا^(٦١).
- ٩٠- وواصلت رابطة تونغا لبيتي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استضافة مشاورة موضوعها "معاً من أجل إحداث تغيير إيجابي - لا تهملوا أحداً". وغطى المؤتمر مواضيع منها أثر التشريعات الحالية على اللبتي الذين يعيشون في تونغا وأثر التغييرات التشريعية على المجتمعات المحلية.
- ٩١- وفي آذار/مارس ٢٠١٧، بدأت رابطة تونغا لبيتي حملة في مدارس تونغا لمحاولة الحد من التسلط على الطلبة مغايري الهوية الجنسانية^(٦٢).
- ٩٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نظمت رابطة تونغا لبيتي حلقة عمل تتعلق بمخطط صحي لمغايري الهوية الجنسانية موضوعها وجوب إتاحة إمكانية حصول مغايري الهوية الجنسانية على الرعاية الصحية الجيدة في تونغا. والهدف من حلقة العمل هو تثقيف مغايري الهوية الجنسانية بخصوص حقوقهم الصحية داخل المجتمع المحلي.

دال- المسائل المواضيعية المتعلقة بحقوق الإنسان (منع التعذيب، وحقوق الطفل، وحرية التعبير، والإعاقة، ومكافحة الفساد)

١- إيلاء المزيد من الاهتمام لحقوق الأطفال، وضمان المشاركة العامة على قدم المساواة، والجنسية، وحقوق الأطفال المولودين خارج إطار الزواج^(٦٣)

٩٣- ليس هناك سن رشد قانونية كلية في تونغا. فعلى سبيل المثال، يمكن للذكر التونغي أن يمتلك قطعة أرض في سن ١٦ عاماً، ويجوز لأي شخص أن يتزوج في سن ١٥ عاماً بموافقة والديه، لكن لا يمكنه السياقة حتى سن ٢١ عاماً.

٩٤- وتعريف الطفل ليس محددًا بوضوح في أي تشريع في تونغا. غير أن تونغا تعمل الآن في اتجاه تحديد سن الرشد. وتجري حالياً، على سبيل المثال، مراجعة قوانين الزواج في سجل الولادات والوفيات والزواج، من أجل الترفيع في سن الزواج.

٩٥- وقد بدأ مشروع تاليتا حملة "لندع البنات يعيشن حياة البنات" برعاية من فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لجماعة المحيط الهادئ ومن هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكان هدف هذه الحملة دعم الترفيع في سن الزواج بالنسبة للإناث.

٩٦- ويحق للطفل التونغي المولود إما لأب تونغي أو لأم تونغية الحصول على الجنسية التونغية^(٦٤).

٩٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وافق مجلس الوزراء على مقترح وضع سياسة للعدالة الجنائية واستعراضها. وتدين الحكومة جميع أشكال التمييز العنصري في البلد؛ وهي تشجب وتوبخ على السلوك الإجرامي العنيف الذي يذهب ضحيته الضعفاء من أفراد المجتمع مثل النساء والشباب والمسنين.

٩٨- وقد أنشئت لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء لوضع/استعراض سياسة الحكومة في مجال العدالة الجنائية. وقدم التقرير الأول للجنة الفرعية المعنية بسياسات الحكومة في مجال العدالة الجنائية إلى مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧^(٦٥).

٩٩- وأنشئت عام ٢٠١٤ لجنة برلمانية لكي تتابع المسائل الاجتماعية المتعلقة بالأطفال، كالمشاجرات في المدارس والتسلط على الأطفال عبر الإنترنت. ويرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي المعني بالتعليم.

١٠٠- وما زال للأطفال المولودين خارج نطاق الزواج حقوق مختلفة عن حقوق المولودين في إطار الزواج. ويتطلب إدخال تغييرات على هذا النظام تغييرات في الثقافة والحقوق. بيد أن من المهم الإشارة إلى أن بإمكان الأطفال المولودين خارج إطار الزواج استتجار الأراضي، وأنه يظل لهم حق الحصول على الجنسية التونغية والجواز التونغي، لكنه لا يمكنهم وراثة الألقاب المتوارثة.

٢- اتخاذ تدابير لتعزيز حماية حرية التعبير^(٦٦)

١٠١- تعزز سياسة حرية المعلومات، التي اعتمدها مجلس وزراء جلالة الملك عام ٢٠١٢، حرية الكلام والتعبير والصحافة، المكفولة في البند ٧ من دستور تونغا.

١٠٢- وأنشئت وحدة حرية المعلومات داخل وزارة الإعلام والاتصالات من أجل تنسيق جميع عمليات الكشف عن المعلومات ونشرها داخل دوائر الخدمة العمومية، وتقديم المشورة والمبادئ التوجيهية السياساتية المتعلقة بالامتثال، وتنفيذ سياسة حرية المعلومات التي بدأت رسمياً في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢^(٦٧).

١٠٣- وأنشئت، دعماً لسياسة حرية المعلومات، نظم وهيكل، من قبيل وحدة حرية المعلومات واللجنة التوجيهية التابعة لمجلس الوزراء، لإدارة عملية تنفيذ على مراحل.

١٠٤- وبحلول عام ٢٠١٤، شملت الأنشطة التي جرى تنفيذها استحداث مواد لتثقيف الجمهور وتوعيته، وكتيبات تدريب، ومجموعات أدوات للسلطات العامة، وتنظيم دورات للتدريب والتوعية، وإعداد ميزانيات.

١٠٥- وواصلت الحكومة وضع قانون لحرية المعلومات بمنح شعب تونغنا حقاً واجب النفاذ قانوناً في الحصول على المعلومات الحكومية. وهذا يتفق مع الالتزام المستمر بالتشجيع على وجود حكومة أكثر انفتاحاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة إثر الإصلاحات السياسية لعام ٢٠١٠.

١٠٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أجرى مستشار قانوني تقني، مؤل نشاطه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة من الاجتماعات والمشاورات مع الجهات الرئيسية المعنية بحرية المعلومات. والهدف من ذلك هو الاسترشاد في وضع مشروع عمل لقانون حرية المعلومات بغية إجراء مشاورات عامة بشأنه^(٦٨). وسيلزم إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بحرية المعلومات بالنظر إلى التغييرات المدخلة على الهياكل الأساسية والتطورات الجارية في البلد.

١٠٧- واحتفلت تونغنا في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، للمرة الأولى، بيوم المحفوظات الدولي. وتبرز هذه المبادرة، التي تتولى تنسيقها، من خلال وزارة الإعلام والاتصالات، اللجنة الفرعية المعنية بسياسة حرية المعلومات التابعة لمجلس الوزراء، التزام تونغنا ببدء عمل الحكومة من أجل إيجاد نظم أفضل لإدارة السجلات وهيكل أساسية أفضل^(٦٩).

١٠٨- وعندما تولت الحكومة الحالية السلطة، كان يضطلع بكامل وظيفة نشر المعلومات الحكومية للجمهور مكتب رئيس الوزراء ووزارة الأرصاد الجوية، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الكوارث، والبيئة، وتغير المناخ والاتصالات. وجرى توضيح العمليات المنقحة المزمع استخدامها على أن يكون مكتب رئيس الوزراء المسؤول عن التحريات والكشف عن المعلومات المتصلة بالأونورايل رئيس الوزراء ومبادراته.

١٠٩- ويوجد حالياً في تونغنا خمسة مشغلي صحف، وقناتا تلفزيون، و٥ محطات إذاعية تقدم الأخبار يومياً للمملكة.

٣- تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان عن طريق التعاون الدولي والإقليمي^(٧٠)

١١٠- بُذلت جهود لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتدريب الموظفين العموميين، ومشاركة المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق التعاون الدولي والإقليمي.

١١١- وتوفر حكومة تونغنا التعليم الابتدائي المجاني للأطفال التونغنيين الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية الحكومية.

٤- النظر في إمكانية التوقيع والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والنظر في المسائل المتعلقة بحق المرأة المتكافئ في إدارة الممتلكات، وحققها المتكافئ في حيازة الممتلكات، واقتنائها، وتسيير شؤونها، والتمتع بها، والتصرف فيها^(٧١)

١١٢- وافق مجلس وزراء صاحب الجلالة، في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، على تصديق تونغنا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١١٣- وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، قدمت تونغنا التزاماً دولياً خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة.

١١٤- وتعمل تونغنا حالياً على تنقيح التحفظات التي أبدتها على الاتفاقية لكي تكون متسقة مع المسائل التي أثبتت من قبل الجمهور قبل أن يمكنها الشروع في عملية التصديق.

١١٥- وأوصت اللجنة الملكية في تقريرها النهائي بأن يكون للمرأة التي هي من رعايا تونغنا الحق في أن تقدم، عندما تبلغ ٢١ سنة من العمر، طلباً للحصول على قطعة أرض حضرية، يمكن أن تسجل باسمها. وعند وفاتها، تنتقل حيازة الأرض حسب قوانين الإرث، التي ينبغي أن تعدل وفقاً لذلك. وينبغي في الوقت الراهن عدم السماح للمرأة بتقديم طلب والحصول على قطعة أرض ريفية مسجلة. وينبغي الحفاظ على الوضع القائم الذي يسمح فيه للرجل بحيازة قطعة أرض ريفية^(٧٢).

١١٦- وأوصت اللجنة الملكية المعنية بالأراضي بإلغاء ممارسة إنهاء حق البنت غير المتزوجة عند إثبات ارتكابها للزنا أو الفاحشة^(٧٣).

١١٧- وأوصت اللجنة الملكية المعنية بالأراضي بإزالة تقييد ميراث البنت عند تزوجها. وفي حالة عدم وجود وريث ذكر لحائز الأرض، فإن بناته يخلفنه^(٧٤).

١١٨- وأوصت اللجنة الملكية المعنية بالأراضي بأن تسمح حقوق الأرملة في الأرض التي اكتسبها زوجها حديثاً بأن تؤجرها أو ترهنها بموافقة الوارث، وإذا لم يكن لها أطفال من زوجها، ينتفي شرط الموافقة^(٧٥).

١١٩- وما زال يتعين الشروع في العمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الملكية المعنية بالأراضي.

١٢٠- إلا أن من المهم الإشارة إلى أن الرئيس التنفيذي في وزارة الأراضي والمسح والموارد الطبيعية امرأة.

٥- النظر في إمكانية تنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة بهدف وضع ضمانات مؤسسية ضد المعاملة القاسية من جانب الشرطة وقوات الأمن^(٧٦)

١٢١- لا يزال أمام تونغنا متسع من الوقت لإدراج قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، المعروفة أيضاً بقواعد بانكوك، كجزء من عملها المتعلق بمعاملة السجناء.

١٢٢- ومن المهم الإشارة إلى أنه يحتفظ بالسجينات في تونغنا بمعزل عن السجناء.

١٢٣- وهناك زيادة في عدد ضابطات السجون ويتلقى ضباط السجون حالياً المزيد من التدريب المكثف فيما يتعلق بحقوق السجناء.

٦- النظر في إمكانية تقديم الدعم الوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز مياه الشرب والمرافق الصحية^(٧٧)

١٢٤- عرضت وزارة الأراضي والمسح على الجمعية التشريعية مشروع قانون الموارد المائية لعام ٢٠١٦. وقد ركز مشروع القانون هذا على النظر في قضايا ملكية الموارد المائية وإدارتها، وعلى سلطات الوزارة على الموارد المائية. بيد أن مشروع القانون أعيد إلى الوزارة بسبب المعارضة الشديدة التي لقيها من عامة الجمهور.

هاء- الآلية الوطنية لحقوق الإنسان

مواصلة بذل الجهود من أجل إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس^(٧٨)

١٢٥- بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة ومنها تونغغا، فإن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لا يزال غير ممكن من الناحيتين المالية والتقنية.

١٢٦- غير أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات تتواءم مع مبادئ باريس.

١٢٧- وقد اعتمدت الجمعية التشريعية عام ٢٠١٦ تعديلاً لقانون مفوض شؤون العلاقات العامة لعام ٢٠٠١. وأعاد هذا التعديل تسمية مفوض شؤون العلاقات العامة ليصبح أمين المظالم. وهذا التغيير هو لضمان أن تكون التسمية الرسمية في تونغغا متوائمة مع الإشارات الدولية إلى أمين المظالم.

١٢٨- ويعمل مكتب أمين المظالم حالياً على توعية الجمهور، وذلك بتنظيم برامج توعية مجتمعية وبرامج تلفزيونية في جميع أنحاء تونغغاتابو والجزر الخارجية، وقد اضطلع المكتب مثلاً، في آب/أغسطس ٢٠١٧، بـ ٢٩ برنامج توعية^(٧٩).

١٢٩- وتنعكس زيادة الوعي بأدوار أمين المظالم في زيادة عدد الشكاوى التي يتلقاها المكتب حالياً:

الشكاوى المقدمة إلى مكتب أمين المظالم ^(٨٠)	
السنة	عدد الشكاوى
٢٠١٢-٢٠١١	١٦ شكاوى
٢٠١٣-٢٠١٢	١٠ شكاوى
٢٠١٤-٢٠١٣	٤٨ شكاوى
٢٠١٥	شكاوى مقدمة بالهاتف (٢٥)
	شكاوى مقدمة في زيارات (٤٥)
	شكاوى مكتوبة (٢٣)
	٩٣ شكاوى

١٣٠- واعتمدت الجمعية التشريعية، عام ٢٠١٦، تعديلاً للقانون المتعلق بمفوض مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٧ لتمكين أمين المظالم من أن يصبح المفوض المؤقت لمكافحة الفساد من أجل إعادة إحياء دور المفوض. غير أن الموافقة الملكية على هذا القانون أرجئت إلى حين تقديم المزيد من التوضيحات.

١٣١- ووقعت تونغا عام ٢٠١٥ على إعلان ديارو لعام ٢٠١٥ المتعلق بحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، الذي أصدره أعضاء البرلمان. وقد التزم أعضاء البرلمان، بتوقيعهم ذلك، بتعزيز الاتفاقيات والقوانين التي تعزز الحوكمة الرشيدة وإعمال حقوق الإنسان لجميع سكان منطقة المحيط الهادئ^(٨١).

١٣٢- وتونغا عضو في مؤتمر المعهد الدولي لأنماء المظالم، وقد تعهدت في إعلان بانكوك بمنح الصفة الدستورية لمؤسسة أمين المظالم. وقد أقرت لجنة القوانين الحكومية مشروع القانون المتعلق بهذا التغيير. ولكنه لم يعرض على مجلس الوزراء والجمعية التشريعية بسبب حل الجمعية التشريعية في آب/أغسطس ٢٠١٧.

١٣٣- وكانت تونغا ممثلة في حلقة العمل المتعلقة بالتحقيقات المتطورة في مجال مكافحة الفساد التي نظمتها عام ٢٠١٧ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

واو- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتثقيف، وتوعية الجمهور

١- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل القضاء على الفقر^(٨٢)

١٣٤- بدأت الحكومة عام ٢٠١٦ تقديم مساعدة نقدية ("A'u ki ai") للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٣٥- وبدأت منظمات غير حكومية برامج مثل "تايي" (TYEE) لتشجيع توظيف الشباب ودعمهم.

٢- وضع الإطار المؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها^(٨٣)

١٣٦- قضايا حقوق الإنسان مكرسة في الأطر المؤسسية لتونغا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فعلى سبيل المثال، يشمل تقييم الأنشطة المتعلقة بتمويل المناخ وإدارة المخاطر تحليلاً للمساائل الجنسانية والإدماج الاجتماعي.

٣- التفكير في توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة^(٨٤)

١٣٧- تواصل تونغا الترحيب بالمقررين الخاصين وذلك حسب الإرادة السياسية في الوقت المعني.

رابعاً- التحديات التي تستوجب دعم المجتمع الدولي

١٣٨- تشمل الاعتبارات المتعلقة بالتعديلات التشريعية المطلوبة لتنفيذ أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب تنقيح قوانين - دستور تونغا، وقانون الجرائم الجنائية، وقانون شرطة تونغا لعام ٢٠١٠، وقانون السجون لعام ٢٠١٠، وقانون تسليم المجرمين، وقوات تونغا المسلحة الملكية، وغيرها. وقد وُضعت خارطة طريق محلية لالتماس الدعم من المؤسسات الحكومية الدولية والمساعدة من

مفوضية حقوق الإنسان، ورابطة منع التعذيب، والفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان
التابع لجماعة المحيط الهادئ.

Notes

- ¹ *Report on the Second UPR Report*, Tonga, Cabinet Decision number 406 of 10 May, 2013.
- ² Cabinet Decision number 45 of 27 January, 2012.
- ³ Recommendation 79.7 (Norway); 79.8 (Switzerland); 79/9 (Timor Leste); 79.10 (Turkey) (UK and Northern Ireland); 79.12 (Argentina); 79.16 (Costa Rica); 79.18 (Slovakia); 79.44 (Italy); 79.45 (Argentina); 81.15 (Norway); 81.16 (Spain); 81.18 (Australia); 81.19 (Chile); 81.20 (France); 81.21 (Slovakia); 81.22 (Italy); 81.23 (Costa Rica); 81.24 (France) 81.25 (Slovenia); 81.26 (Mexico).
- ⁴ Cabinet Decision No. 598 of 14 June 2017.
- ⁵ *Rex v Hala'ufia & ors* (Unreported, CR35,36,91,92,93-13, Cato J).
- ⁶ s.146 *Criminal Offences Act* [Cap 18] (Tonga).
- ⁷ Peter Creighton (editor) *Pacific Human Rights Law Digest*, Volume 3, PHRLD (2011) 46.
- ⁸ Regulation 40(4) *Education (Schools and General Provisions) Regulations 2002* (Tonga).
- ⁹ Recommendation 79.1 (Bhutan); 79.2 (Indonesia); 79.3 (Brazil); 79.4 (Phillipines); 79.5 France; 79.6 (Japan); 79.7 (Norway); 79.8 (Switzerland); 79.9 Algeria, Viet Nam (Timor Leste); 79.10 (Australia, UK) (UK, Northern Ireland) (Turkey); 79.11 (Chile); 79.12 (Argentina); 79.13 (Hungary); 79.14 (Latvia); 79.15 (France); 79.17 (Mexico); 79.18 (Slovakia); 79.27 (Uruguay); 79.28 (Guatemala); 81.17 (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland); 81.18 (Australia, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland).
- ¹⁰ Cabinet Decision No. 598 of 14 June 2017.
- ¹¹ s.98 *Education Act 2013* (Tonga).
- ¹² s. 99 *Education Act 2013* (Tonga).
- ¹³ s.111 *Education Act 2013* (Tonga).
- ¹⁴ Part II, *Employment Relations Bill 2013* (Tonga).
- ¹⁵ Cabinet Decision No.368 of 6 June 2014.
- ¹⁶ s.5 *Pornography Control Act 2012* (Tonga).
- ¹⁷ s.115A *Criminal Offences Act* [Cap 18] (Tonga).
- ¹⁸ s.81 *Criminal Offences Act* [Cap 18] (Tonga).
- ¹⁹ s.121 *Criminal Offences Act* [Cap 18] (Tonga).
- ²⁰ Recommendation 79.14 (Latvia); 79.15 (France); 79.16 (Costa Rica); 79.19 (Slovakia); 79.20 (Estonia).
- ²¹ Recommendation 79.21 (Phillipines).
- ²² Kingdom of Tonga has become the 187th International Labour Organization (ILO) Member State' (25 February 2016) http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_455305/lang-en/index.htm (Accessed 18 October 2017).
- ²³ Kingdom of Tonga has become the 187th International Labour Organization (ILO) Member State' (4 March 2016) <http://www.mic.gov.to/news-today/press-releases/5871-kingdom-of-tonga-has-become-the-187th-international-labour-organization-ilo-member-state> (Accessed 18 October 2017).
- ²⁴ Government of Tonga Budget Statement for Year ending 30th June 2018 (2017) 32.
- ²⁵ Government of Tonga Budget Statement for Year ending 30th June 2018 (2017) 22.
- ²⁶ Recommendation 79.23 (Viet Nam); 80.1 (Malaysia).
- ²⁷ 'Tonga's new Prime Minister –elect' - 'Akilisi Pohiva' (29 December 2014) <http://www.pmo.gov.to/tongas-new-prime-minister-elect-akilisi-pohiva/> (Accessed 18 October 2017).
- ²⁸ 'Notion of a Motion for a Vote of No Confidence in the Prime Minister' (14 February 2017) <http://www.mic.gov.to/news-today/press-releases/6541-notice-of-a-motion-for-a-vote-of-no-confidence-in-the-prime-minister> (Accessed 18 October 2017).
- ²⁹ 'Tonga Prime Minister Survives Vote of No-Confidence' (27 February 2017) <http://www.pireport.org/articles/2017/02/27/tonga-prime-minister-survives-vote-no-confidence> (Accessed 18 October 2017).
- ³⁰ Gazette Supplement Extraordinary No. 14 of 25 August 2017.
- ³¹ Recommendation 79.24 (Cuba).

- ³² Recommendation 79.32 (Burundi); 79.33 (New Zealand); 79.34 (Slovenia); 79.35 (Thailand); 79.36 (Algeria); 81.4 (Trinidad and Tobago).
- ³³ *Viliani Uasike Latu & anors v 'Etuete Sungalu Lavulavu* (Unreported, CV 90/14, LCJ Paulsen, 29 January 2015).
- ³⁴ Tonga Strategic Development Framework II, Ministry of Finance & National Planning, Government of Tonga (TSDF II) p.118.
- ³⁵ TSDF II p.119.
- ³⁶ TSDF II p.119.
- ³⁷ TSDF II p.120.
- ³⁸ TSDF II p.120.
- ³⁹ Chief Secretary and Secretary to Cabinet, Prime Ministers Office; CEO, Ministry of Finance and National Planning; CEO, Ministry of Lands and Natural Resources; CEO, Ministry of Internal Affairs; CEO, Ministry of Justice; CEO, Office of the Public Service Commission; CEO, Ministry of Tourism; (former) CEO, Ministry of Commerce, Consumer Affairs, Trade Innovation and Labour; CEO, Ministry of Agriculture, Forests, Fisheries and Food; Clerk of Parliament, Legislative Assembly; Lord Chamberlain, Office of the Lord Chamberlain.
- ⁴⁰ 'Practice Parliament for Women aspires women to be political leaders' (7 April 2014) <http://www.parliament.gov.to/media-centre/latest-news/latest-news-in-english/225-practice-parliament-for-women-aspires-women-to-be-political-leaders-hm-queen-says> (Accessed 18 October 2017).
- ⁴¹ Recommendation 79.37 (Maldives); 79.38 (United States of America); 79.39 (Norway); 79.40 (Australia); 79.41 (Canada); 79.42 (New Zealand) (Singapore); 79.43 (Spain); 80.2 (Norway); 80.3 (Norway).
- ⁴² *Family Protection Act 2013* (Tonga) Preamble.
- ⁴³ s.28(1) *Family Protection Act 2013* (Tonga).
- ⁴⁴ *Evidence (Amendment) Bill 2016* (Explanatory Notes).
- ⁴⁵ 'National Launching of the "Orange Day"' (25 June 2014) <http://www.mic.gov.to/news-today/press-releases/4997-national-launching-of-the-qorange-dayq> (Accessed 19 October 2017).
- ⁴⁶ 'Tonga Police commemorate White Ribbon Day' (25 November 2016) <http://www.mic.gov.to/news-today/press-releases/6431-tonga-police-commemorate-white-ribbon-day-> (Accessed 19 October 2017).
- ⁴⁷ Recommendation 79.40 (Australia).
- ⁴⁸ Tonga Police Force.
- ⁴⁹ His Majesty's Armed Forces, Tonga.
- ⁵⁰ Recommendation 79.48 (France).
- ⁵¹ Kingdom of Tonga National Integrated Sexual and Reproductive Health Strategic Plan (2014-2018) (2014) http://www.aidsdatahub.org/sites/default/files/publication/2014-2018_Tonga_National_Integrated_Sexual_and_Reproductive_Health_Strategic_Plan.pdf (Accessed 19 October 2017).
- ⁵² 'Ministry of Health host 7 day workshop on Family Planning Guidelines and Sexual Reproductive Health Policy' (25 July 2017) <http://www.mic.gov.to/news-today/press-releases/6817-ministry-of-health-host-7-day-workshop-on-family-planning-guidelines-and-sexual-reproductive-health-policy> (Accessed 19 October 2017).
- ⁵³ Recommendation 79.32 (Burundi); 81.5 (Argentina); 81.6 (Norway); 81.7 (Spain); 81.8 (USA); 81.9 (Canada); 81.10 (France); 81.11 (Norway).
- ⁵⁴ Tonga Strategic Development Framework II, Ministry of Finance & National Planning, Government of Tonga (TSDF II) p.118.
- ⁵⁵ TSDF II p.119.
- ⁵⁶ TSDF II p.119.
- ⁵⁷ TSDF II p.120.
- ⁵⁸ TSDF II p.120.
- ⁵⁹ 'Pacific LGBTQI Human Rights Conference' (11-14 May 2015) <http://arc-international.net/wp-content/uploads/2011/08/SOGIHR-Report-final.pdf> (Accessed 19 October 2017).
- ⁶⁰ Tonga Leitis' Association Strategic Plan 2016- 2020 (2016) 3.
- ⁶¹ Tonga Leitis' Association Strategic Plan 2016- 2020 (2016) 3.
- ⁶² 'Tonga campaign aims to empower transgender students' (27 March 2017) <http://www.radionz.co.nz/international/pacific-news/327554/tonga-campaign-aims-to-empower-transgender-students> (Accessed 19 October 2017).

- ⁶³ Recommendation 79.22 (Timor Leste); 79.22 (Timor-Leste); 79.53 (Slovakia); 81.28 (USA).
- ⁶⁴ *Nationality (Amendment) Act 2017*.
- ⁶⁵ Cabinet Decision number 1272 of 30 November 2016 and Cabinet Decision number 42 of 27 Jan 2017. Cabinet Sub-Committee comprised of the following members: Minister of Justice (Chair); Minister of Police (Deputy Chair); Commissioner of Police, Director of Public Prosecutions, Head of Customs, Head of Prisons, Secretariat of the Cabinet Sub-Committee – Ministry of Justice; any other member can be co-opted.
- ⁶⁶ Recommendation 79.46 (Canada).
- ⁶⁷ *Tonga launched its Freedom of Information Policy*, 04 July 2012, Ministry of Information and Communication.
- ⁶⁸ *Tonga National Right to Information Bill*, 10 April 2014, Ministry of Information and Communication.
- ⁶⁹ *Transcript of the Speech by the Prime Minister of Tonga, Lord Tu'ivakano, Minister for Information, at the Opening Ceremony of the first marking of the International Archives Day in Tonga* on 10 June 2013, Prime Minister's Office.
- ⁷⁰ Recommendation 79.49 (Indonesia); 79.50 (Malaysia); 79.51 (Singapore); 79.52 (Bhutan).
- ⁷¹ Recommendation 81.12 (Chile); 81.13 (Slovenia); 81.14 (Hungary).
- ⁷² Royal Land Commission Final Report (2012) 55.
- ⁷³ Royal Land Commission Final Report (2012) 55.
- ⁷⁴ Royal Land Commission Final Report (2012) 56.
- ⁷⁵ Royal Land Commission Final Report (2012) 58.
- ⁷⁶ Recommendation 81.27.
- ⁷⁷ Recommendation 79.47 (Spain).
- ⁷⁸ Recommendation 81.1 (Burundi) (Uruguay); 81.2 (Angola); 81.3 (Turkey).
- ⁷⁹ Ombudsman's Office Fanguna 'a e 'Omipatimani Newsletter (August 2017) 2.
- ⁸⁰ Ombudsman's Office Records (2011- 2015).
- ⁸¹ Members of Parliament Denarau 2015 Declaration on Human Rights and Good Governance.
- ⁸² Recommendation 79.25 (China).
- ⁸³ Recommendation 79.26 (Bhutan).
- ⁸⁴ Recommendation 79.29 (Guatemala); 79.30 (Latvia); 79.31 (Maldives).
-